



Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Relationship Between Accounting Conservatism and the Extent of Cash Holdings :Empirical Evidence from A sample of Industrial Firms Listed on the Iraqi Stock Exchange

Akram Ahmed Muhammed^{*A}, Renas Faeg Hussein^B, Omran M. Rashid Abdulqadir^C

^A Technical College of Administration (TCA)/ Sulaimani Polytechnic University

^B Sulaimani Technical Institute (STI)/ Sulaimani Polytechnic University

^C Chamchamal Technical Institute (CTI)/ Sulaimani Polytechnic University

Keywords:

Accounting Conservatism, Cash Holdings,
Industrial Firms, Iraqi Stock Exchange.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 04 Apr. 2024

Accepted 08 May. 2024

Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



^{*}Corresponding author:

Akram Ahmed Muhammed

Technical College of Administration
(TCA)/ Sulaimani Polytechnic University



Abstract: The aim of this study is to investigate the relationship between accounting conservatism and the extent of cash holdings for a sample consisting of (13) industrial firms listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2013-2017).

Accounting conservatism was assessed using the model (Givoly and Hayn, 2000), while the model (Ozkan & Ozkan, 2004) was utilized to measure cash holdings. By using the statistical program (SPSS 26) and (Excel-16).

The empirical results reveal that there is a significant positive relationship between accounting conservatism and cash holdings. In addition, the mediating variable (company size) has a positive effect on the relationship between the independent variables (accounting conservatism) and the dependent variables (cash holdings). While there is no significant effect for the two variables (dividend distribution and financial leverage) in modifying the relationship between accounting conservatism and cash holdings for listed industrial companies during the study period. Key recommendations stemming from this study include embracing acceptable accounting conservatism principles, emphasizing the evaluation of cash holding levels among the studied industrial firms, and promoting alignment between management goals and shareholder interests to reduce agency issues and protect the interests of all stakeholders involved.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أكرم احمد محمد	ريناس فائق حسين	عمران محمد رشيد عبدالقادر
كلية التقنية الادارية/	معهد السليمانية التقنية/	معهد جمجمال التقني/
قسم تقنيات المحاسبة	قسم المحاسبة	قسم المحاسبة
جامعة السليمانية التقنية	جامعة السليمانية التقنية	جامعة السليمانية التقنية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية. وتم التطبيق على عينة مكونة من (13) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017). ولقياس التحفظ المحاسبي فقد تم استخدام نموذج (Givoly & Hayn, 2000)، كما تم استخدام نموذج (Ozkan & Ozkan, 2004) لقياس الاحتفاظ بالنقدية. وبالإستعانة البرنامج الاحصائي (SPSS 26) وبرنامج (Excel-16) للحاسوب الالكتروني.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، وفيما يتعلق بأثر المتغيرات الوسيطة (حجم الشركة وتوزيع الارباح والرافعة المالية) في تعديل العلاقة بين المتحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية. فقد تبين ان حجم الشركة لديها أثر ايجابي ذو دلالة احصائية في تعديل تلك العلاقة، بينما المتغيرين الآخرين (توزيع الارباح والرافعة المالية) ليس لهما أثر ذو دلالة احصائية في تعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية المدرجة أثناء فترة البحث. ومن أبرز توصيات البحث هي: تبني مبدأ التحفظ المحاسبي المقبول وضرورة اهتمام الشركات الصناعية المدرجة قيد الدراسة بتقدير مستوى الاحتفاظ بالنقدية وتشجيع إدارة الشركات لتحقيق المواءمة بين الأهداف ومصالح الادارة وحاملي الأسهم للحد من مشاكل الوكالة وحماية مصالح الأطراف ذوي العلاقة كافة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الاحتفاظ بالنقدية، الشركات الصناعية، سوق العراق للأوراق المالية.

المقدمة

منذ المراحل الأولى لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي كإحدى أقدم الموضوعات محل الاهتمام في علم المحاسبة. فقد أثار التحفظ المحاسبي أو ما يسمى بـ (مبدأ الحيطة والحذر) جدلاً واسعاً في الفكر المحاسبي وطرحت كثيراً من الأسئلة حول جدوى وأهمية تطبيقه وتأثيره في موضوعات محاسبية مختلفة. وعلى الرغم من معارضة البعض له والانتقادات الموجهة إليه من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات، إلا أنه يلعب دوراً هاماً في الممارسات المحاسبية نظراً لتأثيره الفعال في التقييم المحاسبي. وتبين أهميته وظهرت الحاجة الماسة إليه وذلك في ظروف عدم التأكد الناشئة من انفصال الملكية عن الادارة التي تحيط بالشركات.

ونظراً لكون النقدية إحدى أهم الموارد الحيوية للشركات، وتدفقها تلعب دوراً محورياً في اتخاذ العديد من القرارات المالية التي قد تؤثر بشكل كبير على فرص النمو المتاحة ومستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركة. فإن الاحتفاظ بكمية أكبر منها قد يؤدي إلى إساءة استخدامها في مشاريع قد

تضرر بقيمة الشركة. وكما إن الانخفاض في المستويات النقدية قد يؤدي إلى ضياع الفرصة الاستثمارية المربحة، ويزيد من احتمالية المشاكل المالية. وعليه، ينبغي على الإدارة الفعالة المكفولة بتعظيم ثروة المساهمين أن تسعى إلى الحفاظ على المبلغ المطلوب من النقدية، ويعمل جاهداً لتحديد المستوى الأمثل لها والذي يجب على المنشأة الاحتفاظ بها. وترجع أهمية دراسة الاحتفاظ بمستوى النقدية والتي تعتبر قضية متجذرة وعميقة في المحاسبة إلى المخاطر المرتبطة بها، حيث يمكن النظر إلى الاحتفاظ بالنقدية كأداة استراتيجية لإدارة المخاطر. في حين هناك شركات على الرغم من تعرضها لمخاطر أعلى مثل ارتفاع تكلفة التمويل أو التقلبات في أرباحها، إلا أنها تحتفظ بالمزيد من النقدية (الدسوقي، 2021). ومن هنا تأتي فكرة البحث لإلقاء الضوء على تفسير أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات، ولتحقيق هدف الدراسة قسم البحث على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً. منهجية البحث:

1. مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول تفسير العلاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؛ مع دور بعض المتغيرات أو العوامل الأخرى من حجم الشركة وتوزيعات الأرباح ونسبة الرافعة المالية (والتي يمكن أن تكون لها تأثير محتمل على مستوى الاحتفاظ بالنقدية) وذلك بهدف التحكّم على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية. وفي ضوء ذلك تتجسد معالم إشكالية البحث عبر الأسئلة الآتية:

أ. هل هناك العلاقة بين مفهوم التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ب. ماهي الدور المتغيرات الوسيطة في تعديل العلاقة (إن وجدت) بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

2. أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

أ. توضيح واختبار أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. التعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ المحاسبي، وأهم ما لديه من الايجابيات والسلبيات في الممارسات المحاسبية.

3. أهمية البحث: تمثل البحث الحالي امتداداً للبحوث المحاسبية السابقة والأدب الفكري المحاسبي حول جوهر التحفظ المحاسبي وجدوى أهميته، وذلك من خلال ما يأتي:

أ. التعرف على مدى تأثير التحفظ المحاسبي ومساهمته الفاعلة في تحقيق مستوى مطلوب من النقدية لدى الشركات، مما يقدم تفسيراً جيداً لدوافع الاحتفاظ بالنقدية لدى الشركات، حيث يترتب على زيادة مستوى الاحتفاظ بالنقدية أو انخفاضه عن المستوى الأمثل العديد من الأضرار التي قد تلحق بالشركة سواء في المدى القصير أو طويلة الأجل.

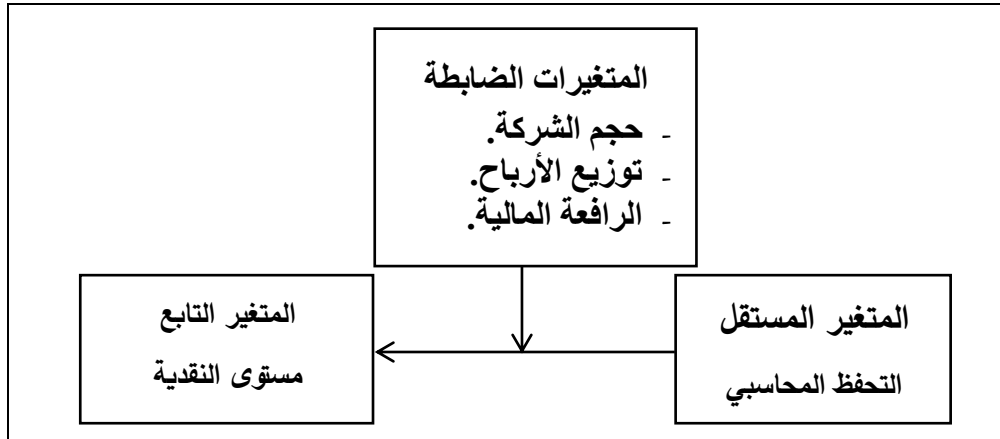
ب. تقديم أدلة تطبيقية إضافية حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى النقدية المحتفظ بها، كون الأخير أحد المتغيرات البحثية الهامة في الأدب المحاسبي والتي تعكس الضمان المطلوب لاستمرار العمليات التشغيلية المستقبلية، فضلا عن كونها وسيلة فعالة لإدارة المخاطر.

4. فرضيات البحث: في ضوء أهداف البحث ومشكلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

أ. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي مع مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الوسيطة (حجم الشركة، توزيع الأرباح، والرافعة المالية) لتعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبي مع مستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5. **المخطط الافتراضي للبحث:** استنادا إلى الجانب النظري وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه الأساسية تم تصميم المخطط الفرضي للبحث كما هو موضح في الشكل رقم (1). وقد تم تحديد المتغير المستقل بمفهوم (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) وتم استخدام المتغيرات الوسيطة المتمثلة بكل من (حجم الشركة وتوزيع الأرباح والرافعة المالية).



شكل (1): مخطط الدراسة الفرضي

المصدر: من اعداد الباحثين.

6. **منهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات:** لتحقيق الأهداف الإجابة عن إشكاليات البحث تم الاعتماد على المنهج (الوصفي – التطبيقي) وذلك من خلال استخدام تقنية المسح المكتبي والاطلاع على المقالات العلمية الخاصة بموضوع البحث. والاستناد على البيانات والمعلومات المطلوبة من التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 26) وبرنامج (Excel-16) للحاسوب الإلكتروني.

7. حدود البحث

أ. **الحدود المكانية:** التركيز على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. **الحدود الزمنية:** والمقصود منه المدة الزمنية للجانب التطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة وتشمل خمس سنوات للمدة (2013-2017).

ثانياً. دراسات سابقة:

أ. دراسات عربية

1. دراسة عبد الزهرة (2017): "ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة"

حاول الباحث من خلال بحثه معرفة مدى تطبيق التحفظ المحاسبي وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة، وذلك عن طريق اختبار فرضيات البحث على عينة مكونة من تسع من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2015). إذ توصل الباحث إلى نتائج تؤكد على التباين في التزامات المصارف بتطبيق التحفظ المحاسبي، ومن ثم الانخفاض في حجم الكفاءة للقرارات الاستثمارية وقيمة الدفترية للموجودات عن قيمتها السوقية؛ كما توصل الباحث إلى وجود أثر عكسي ضعيف للتحفظ المحاسبي على قيمة الشركة.

2. دراسة صراوي (2019): "أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"

الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر التحفظ المحاسبي على كل من العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة للشركات الصناعية. فقد خرجت هذه الدراسة التي أجريت على عينة قوامها (47) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2017) بنتائج مفادها: أولاً: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في العائد المحاسبي والمتمثلة بالعائد على الأصول في ظل وجود المتغيرات الوسيطة (حجم الشركة ومديونية الشركة)، وثانياً: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي المقاسة بالقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات في ظل وجود المتغيرات الوسيطة.

3. دراسة الدسوقي (2021): "أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية (دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية)"

إذ أجرت الباحثة دراستها بهدف معرفة أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها. واستعانت بعينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية مكونة من 57 شركة المنتمية الى عشرة قطاعات اقتصادية مختلفة للفترة المالية (2015-2017)، وتوصلت الباحثة إلى استنتاجات عدة، منها: وجود علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، أن التحفظ المحاسبي كمتغير المنظم المقاس من خلال الاستحقاقات الاجمالية له تأثير طردي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها. وعدم وجود العلاقة بين التحفظ المحاسبي المقاس من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية وبين مستوى النقدية المحتفظ بها. ولكن بإدخال التحفظ المحاسبي مقاساً من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية كمتغير منظم كان له تأثير معنوي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.

4. دراسة الجوهري وسليمان (2023): "أثر التحفظ المحاسبي وأنماط الملكية على الاحتفاظ بالنقدية ودورها في الحد من مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي وأنماط الملكية على الاحتفاظ بالنقدية ودورها في الحد من مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية وذلك عن طريق اختيار عينة مكونة من (85) شركة مصرية المدرجة في البورصة المصرية للمدة (2016-2020). وتوصلت الدراسة

إلى جملة من نتائج، أهمها: وجود أثر معنوي إيجابي لكل من التحفظ المحاسبي والملكية الادارية على مستوى التحفظ بالنقدية. ووجود أثر إيجابي - غير معنوي- لتركز الملكية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية، وكذلك وجود أثر معنوي سلبي لكل من الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية؛ ووجود أثر معنوي سلبي لمستوى الاحتفاظ بالنقدية على مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية ومخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية.

ب. دراسات أجنبية:

1. دراسة Lin., et al., (2018):

"The relationship between cash value and accounting conservatism: the role of controlling shareholders"

"العلاقة بين القيمة النقدية والتحفظ المحاسبي ودورها في السيطرة على المساهمين"

إذ قام الباحثون بمعرفة دور السيطرة والتحكم لحاملي الأسهم من خلال تحليل العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي ومستوى القيمة النقدية لجميع الشركات المدرجة في سوق تايوان المالية للمدة (2006-2014) باستثناء الشركات المالية والخدمية. وأظهرت نتائج البحث أن التحفظ المحاسبي قد عززت القيمة النقدية للموجودات في غياب المساهمين المسيطرين، كما دعمت النتائج أن تجاهل الدور المهم للمساهمين المسيطرين (الملكية المركزة) يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة حول تأثيرات التحفظ المحاسبي على القيمة النقدية خاصة عندما تعاني الشركة من مشاكل الوكالة خلال نشوب الأزمة المالية.

2. دراسة Daryaei et.al (2020):

Value of cash and accounting conservatism: The role of audit quality and firm growth".

"قيمة النقد والتحفظ المحاسبي: دور جودة التدقيق ونمو الشركة".

الهدف الأساس من هذا البحث هو معرفة الارتباط بين التحفظ المحاسبي والقيمة النقدية في أسواق الأسهم الإسلامية الناشئة ودور الوسيط لجودة التدقيق ونمو الشركة، وتم اختيار عينة تشمل جميع الشركات المدرجة في بورصة طهران من (2008-2017). وبشكل عام، فإن النتائج لا تؤكد فقط على وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي والقيمة النقدية في غياب جودة التدقيق، بل تؤكد أيضاً على أن تجاهل الدور الهام لآلية جودة التدقيق يمكن أن يؤدي بالنهاية إلى استنتاجات خاطئة فيما يتعلق بتأثير التحفظ المحاسبي على القيمة النقدية، خاصة في البلدان النامية (مثل إيران)، وذلك بسبب تركيز هيكل الملكية الحكومية والمؤسسية. وعليه، فإن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة النقدية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. علاوة على ذلك، تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن تطبيق نظريات المراقبة والتحكم يتطلب المزيد من البحث.

وأما البحث الحالي يشبه بصورة جزئية الدراسات أعلاه، ولكن تتميز عن سابقتها في بعض المجالات التطبيقية والأهداف مختلفة، فمنها أن البحث الحالي تميز بالعينة التي تم اعتمادها مما جعلها تختلف عن كثير من الدراسات السابقة، إذ تم اختيار عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتنبع أهمية البحث الحالي من كونه قد تضيف للدراسات السابقة مصداقية جديدة عن مدى العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية العاملة

في دول نامية وريعية كالعراق المعتمدة على النفط. كما تركز اهتمام البحث على دراسة متغيراته في الشركات الصناعية بغية تحديدها أولاً ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلاً.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً. التحفظ المحاسبي: إن التحفظ المحاسبي بوصفه أحد المحددات المحاسبية الذي يعكس ظله على المعالجات المحاسبية، وبعده أهم ركن من أركان الممارسات المحاسبية أصبحت السمة الغالبة في مجال المحاسبة منذ زمن طويل نسبياً. وأثرت على النظرية المحاسبية والممارسة المحاسبية لقرون عدة، خاصة على المستوى والمواقف التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة (Basu, 2005: 312).

مفهوم التحفظ المحاسبي: على الرغم من وجود الاختلاف والتباين في الأبحاث والدراسات حول استخدام المصطلحات المستخدمة في مجال التحفظ المحاسبي، إلا أنه يمكن القول بأن المصطلح يعبر عن تجنّب الاعتراف بالمكاسب المحتملة ووجوب الاعتراف بالخسائر المحتملة. كما يمكن الإشارة إليه بأنه الموقف التشاؤمي الذي يبديه المحاسب عند الاختيار بين الطرق المحاسبية. وهناك من عدّ التحفظ المحاسبي كامتداد وتطور لمبدأ الحيطة والحذر الراسخ في المحاسبة (صبرينة، 2018: 156). فقد عزّفه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنه: "درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد أو الشك والتي تتطلب تقدير الموجودات والدخل بأقل مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والمصروفات بحيث لا يتم المبالغة في تخفيضها" (صراوي، 2019: 10).

وإن التحفظ المحاسبي في تعريفها الأكثر شيوعاً تعد نهجا متمایزا لتحديد المكاسب والخسائر، نظراً لوجود عدم تماثل المعلومات التي تأخذ بعين الاعتبار في تقييم المكاسب والخسائر (Watts, 2003: 208).

وينقسم المعنيين بالفكر المحاسبي والتطبيق العملي للتحفظ بين معارض ومؤيد. أما المعارضون يستندون إلى رأي الأطار المفاهيمي لـ (FASB, 2010) بحذف التحفظ المحاسبي بحجة أنه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، قائلاً بأن التمثيل الصادق لا يشمل التحفظ المحاسبي لأنه يكون متعارضاً مع حيادية المعلومات المحاسبية، بحيث أن زيادة درجة التحفظ لا يؤدي إلى خفض ربح الشركة في الفترة الحالية فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى تكوين احتياطات مستترة يمكن للإدارة استخدامها في زيادة الأرباح في الفترات اللاحقة، خاصة في حالة انخفاض معدل النمو في الاستثمارات في تلك الفترات، الأمر الذي ينعكس أثره سلباً على صورة أرباح الفترة الحالية. ومن ثم، انخفاض قدرتها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

أما المؤيدين لفكرة التحفظ يعتقدون أن التحفظ المحاسبي بمثابة الوسيلة الفعالة لزيادة فاعلية التعاقدات التي يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة في علاقة الوكالة، وإن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصاريف، يعني تحجيم قدرة الشركة على عمل تحيز في المعلومات المحاسبية بمقاييس الأداء، مما يؤدي إلى الحد من قدرة الإدارة على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تحقق منافعها على حساب مصالح الأطراف الأخرى، ومن ثم، يزيد من جودة التقارير المالية التي تعمل على خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات الناشئة من الانهيار الأخلاقي للمديرين (fadhel Al-, & Mohammed, 2020: 32).

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن التحفظ المحاسبي يطرح نفسه بعدة آليات هامة لمعالجة صراعات الوكالة بين حاملي الأسهم وأصحاب الديون والمديرين ويقلل من عدم تماثل المعلومات، كما تستخدم كأداة لمواجهة حالات عدم التأكد واليقين لدى المحاسب والمدقق. وعليه، قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تسهيل عملية الرقابة للمستثمرين وخلق إدارة أفضل، ويعد عاملاً فعالاً في زيادة القيمة النقدية للشركة (Louis et.al., 2012: 1249).

وعلى الرغم من ذلك، فقد يجادل البعض أن التحفظ المحاسبي بديل لحوكمة الشركات، في حين هناك آخرون لديهم رأي قائل بأن الشركات المدارة جيداً تفضل بشكل طبيعي ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي.

قياس التحفظ المحاسبي: هناك نماذج عدة كمية في الفكر المحاسبي تستخدم لقياس التحفظ المحاسبي، وإن أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً هي ما يأتي:

1. **نموذج (Basu, 1997):** وفق هذا النموذج يفترض أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر. ويقاس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر، أي أنه يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية. وكما يقاس بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة. بمعنى آخر، إن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها (أبو العلا، 2018: 485). ويعرف هذا النموذج أيضاً بالتوقيت غير المتماثل ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج تطبيقاً لقياس التحفظ المحاسبي لسنوات عدة، حيث كانت المقياس الوحيد في أدبيات المحاسبة المستخدمة في قياس التحفظ من خلال التوقيت غير المتماثل في الأرباح (صراوي، 2019: 18).
2. **نموذج (Beaver and Ryan, 2000):** تقوم الفكرة الأساسية لهذا النموذج على أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الموجودات عن القيمة السوقية لها، ويعبر هذا الانخفاض في القيمة الصافية للموجودات عن التحفظ المحاسبي، حيث يستخدم هذا النموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أو القيمة الدفترية للقيمة السوقية (الدسوقي، 2021: 18).
3. **نموذج (Givoly & Hayn, 2000): والمعروفة أيضاً بنموذج الاستحقاقات:** أن الأساس المنطقي من وراء استخدام هذا المقياس للتحفظ هو استخدامه كآلية التحفظ المحاسبي المشروط (Conditional Conservatism) للمستحقات والمتمثلة في تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالخسائر. فمن خلال هذه العملية فإن مستوى المستحقات غير التشغيلية المتراكمة يصبح تدريجياً أكثر وأكثر سالباً. وإن تزايد المستحقات غير التشغيلية المتراكمة يعد مؤشراً لارتفاع مسبة التحفظ المحاسبي (حمد والمؤمن، 2018: 99).
4. **نموذج (Penman & zhang, 2002):** تم تطوير هذا النموذج ومن خلاله يتم التوصل لقياس التحفظ المحاسبي عن طريق قسمة الاحتياطي المقدرة على صافي الموجودات التشغيلية للشركة والتي تمثل الفرق بين الأصول التشغيلية والمطلوبات التشغيلية، مع ملاحظة استبعاد الأصول والخصوم المالية نظراً لتقييمهما أصلاً بالقيمة السوقية ولا يتأثران بسياسة التحفظ المحاسبي (عبدالزهره، 2017: 381).

ثانياً. الاحتفاظ بالنقدية:

مفهوم النقدية: يقصد بالنقدية العملة التي تحتفظ بها المنشأة في خزنتها ورصيد حسابها الجاري في البنوك (هندي، 1999: 240) ويعبر عن الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون تعرضها لمخاطر التغيير في قيمتها ضئيلاً (السيد، 2018: 2). فالنقدية مورد مهم وحيوي لأي مؤسسة اقتصادية والذي تلعب دوراً محورياً في اتخاذ العديد من القرارات المالية. بحيث يمكن الاستفادة منها للتحكم في ميزان دقة التقييمات السابقة وتبين العلاقة بين أنشطة المؤسسة الاقتصادية وتدفقات المستقبلية الداخلة والخارجة.

ومما لا شك فيه، أن الرصيد النقدي هو أحد الموجودات المالية الأكثر مرونة وذات أهمية بالغة ولديها تأثير فعال على اتخاذ القرارات المالية. فإذا كانت الشركة تواجه نقصاً في السيولة، فلن تتمكن من استغلال فرصها الاستثمارية أو تلبية احتياجاتها المالية الأخرى. ومن ثم، فإن لهذا النقص أثر سلبي على قيمة الشركة. وعلى الرغم من أن وجود الرصيد النقدي في الميزانية لجميع الشركات أمر مهم وضروري، إلا أن أهمية وجوده يمكن أن تتغير بالنسبة للشركات المختلفة. ووفقاً للأدبيات المحاسبية الموجودة يمكن أن نلاحظ الأهمية المتزايدة للاحتفاظ بالنقدية من قبل إدارة الشركات، إذ تلعب الاحتفاظ بالنقدية دوراً هاماً ومحورياً في الإزمات والمخاطر المالية. وكذلك لها أهمية كبيرة في تقييم مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المختلفة واستغلالها الفرص الاستثمارية. وعلى رغم من ذلك، تعد النقدية من أكثر الحسابات خطورة نظراً لارتباطها بالعديد من المعاملات المحاسبية فضلاً عن سهولة استغلالها مقارنة بالموجودات الأخرى (عبدالمعظم، 2021: 168).

تحديد المستوى الأمثل للنقدية: بالنسبة لتحديد المستوى الأمثل للنقدية التي ينبغي على الشركة الاحتفاظ بها فتعد أحد القرارات المالية المهمة التي يتخذها الإدارة. فعند تدفق نقدي داخلي لا بد من اتخاذ القرار المناسب من حيث التوزيع أو الاستثمار أو الاحتفاظ بها لاستخدامها لصالح الشركة المستقبلية. وهناك دوافع عدة تؤثر على مستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومنها: دافع تكلفة المعاملات من أجل تقليلها، الدافع الوقائي لمواجهة حالات طارئة غير متوقعة، ودافع مواجهة الفرص الاستثمارية في المستقبل وتكلفة الفرصة البديلة المتمثلة بخسارة العائد نتيجة الاحتفاظ بالنقدية وتكاليف الوكالة عند اتخاذ القرارات ذات قيمة سلبية.

النظريات المفسرة لتحديد مستوى الأمثل للاحتفاظ بالنقدية: يمكن الإشارة إلى نماذج نظرية عدة المفسرة لتحديد المستوى الأمثل للنقدية (محمد، 2021: 27) ومنها:

- ❖ نظرية المفاضلة (من خلال تحديد التكلفة للاحتفاظ بالنقدية والاختيار بين قرار تعظيم ثروة المساهمين وحيازة النقدية لزيادة الموجودات).
- ❖ نظرية ترتيب مصادر التمويل (بالاعتماد على عدم وجود مستوى مثالي للاحتفاظ بالنقدية ويمثل رابط بين الأرباح المحتجزة ومتطلبات الاستثمار، ومستوى الاحتفاظ بالنقدية ينتج كنتيجة لقرارات تمويلية واستثمارية).
- ❖ نظرية التدفق النقدي الحر (الموازنة بين تكاليف الاحتفاظ بالنقدية والفوائد التي تنتجها وتفسير دوافع الإدارة للاحتفاظ بالنقدية).
- ❖ نظرية الوكالة (توظيف النقدية في المشروعات بدلاً من توزيعها على المساهمين).

- قياس مستوى الاحتفاظ بالنقدية:** لقياس مستوى الاحتفاظ بالنقدية يتم استخدام نموذجين:
- 1. نموذج (Ozkan & Ozkan, 2004):** وفقاً لهذا النموذج تقاس مستوى الاحتفاظ بالنقدية من خلال قسمة النقدية وما في حكمها على القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات في نهاية السنة المالية.
 - 2. نموذج (Opler, et al., 1999):** هذا النموذج مشابه للنموذج الأول مع وجود تباين جزئي بينهما، إذ إن مستوى الاحتفاظ بالنقدية في هذه الطريقة تقاس من خلال قسمة النقدية وما في حكمها على القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات بعد أن يتم خصم مبلغ النقدية وما في حكمها من إجمالي الموجودات.

ثالثاً. التحفظ المحاسبي والانعكاسات المحاسبية على مستوى النقدية المحتفظ بها: من خلال قراءة ما تناولته الأدبيات الموجودة للمحاسبة، يمكن القول إن جوهر التحفظ المحاسبي الذي يتضمن الاعتراف بالأخبار غير الجيدة (الأخبار السيئة) في الوقت المناسب، وعدم حجبها عن الأطراف ذوي العلاقة يرسل إشارات تحذيرية للمستخدمين تمكنهم من توجيه الرقابة الفاعلة على عمل الإدارة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. وجعل القرارات المتخذة أكثر فاعلية ومنها تحديد كمية النقد المحتفظ به (سعدالدين، 2010: 313). وعليه، يعد التحفظ المحاسبي من أبرز المعالجات المحاسبية الذي يلعب دوراً مهماً في ضبط سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة لتعين مستوى الأنسب للاحتفاظ بالنقدية. وتحافظ على مصالح الأطراف ذوي العلاقة. بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح، وينأى بها عن السياسات المحاسبية المتحررة التي يمكن أن تستغل في تحقيق مصالح مالية لطرف معين على حساب أطراف أخرى، مما يهدد سلامة المركز المالي ويخلل بالتوازن المطلوب بين الأطراف ذوي المصالح (الطويل، 2021: 118).

فيمكن الربط بين التحفظ المحاسبي وبين مستوى الاحتفاظ بالنقدية من خلال تفسير التعاقد، حيث يعتمد هذا الارتباط على تأثير التحفظ المحاسبي على التعاقد مع مختلف أطراف الشركة. فعلى سبيل المثال، يقلل التحفظ المحاسبي من مخاطر التخلف عن السداد بالنسبة للمقرضين، مما يقلل من تكلفة الاقتراض. ومن ثم، تنخفض حاجة المقترض للاحتفاظ بمزيد من النقدية نظراً لانخفاض المخاطر (الدسوقي، 2021: 19). وقد أوضح لويس وآخرون (2012) بأن التحفظ المحاسبي كان مرتبطاً باستخدام الكفاءة العالية لمستوى النقدية المحتفظ بها، مما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يكون بديلاً للرقابة الخارجية وتكاليف تضارب المصالح بين الإدارة والملاك (Louis, et.al., 2012: 1250).

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية لعينة من شركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

- 1. مجتمع وعينة البحث:** مثلت المجتمع الإحصائي جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (25) شركة وفقاً للموقع الإلكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017). وتم اختيار (13) شركة (أي ما يعادل 52%) كعينة البحث وفق المعايير الآتية:
 - أ. ضرورة توفير جميع المعلومات المالية اللازمة لأغراض هذا البحث لمدة خمس سنوات متتالية.
 - ب. عدم توقف الشركة عن التداول خلال فترة الدراسة.

وفيما يأتي بيان بأسماء الشركات الممثلة لعينة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:
جدول (1): أسماء ونسبة الشركات للقطاعات عينة الدراسة

العدد	اسم الشركة	العدد	اسم الشركة
1	الخطاطة الحديثة	8	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
2	الصناعات الخفيفة	9	إنتاج الملابس الجاهزة والتجارة العامة
2	الصناعات الكيماوية العصرية	10	الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية
4	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	11	العراقية لصناعة وتجارة الكرتون ومستلزماتها
5	الكندي لإنتاج اللقاحات الادوية البيطرية	12	العراقية للسجاد والمفروشات
6	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل	13	العراقية لأعمال الهندسية
7	الهلال الصناعية		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

2. قياس متغيرات البحث

قياس المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي): لقياس التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج المستحقات التشغيلية المعروفة بنموذج (Givoly & Hayn, 2000) وتقاس التحفظ بموجب المعادلة رقم (1) الآتي:

$$ACit = \frac{OAit}{TAit} * (-1) \dots \dots \dots (1)$$

حيث يمثل:

$ACit$ مؤشر التحفظ المحاسبي في نهاية الفترة المالية i للشركة t ، و $OAit$ يعبر عن الاستحقاقات التشغيلية في نهاية الفترة المالية i للشركة t ، ويعبر $TAit$ عن إجمالي الموجودات في نهاية الفترة المالية i للشركة t .

وجدير بالذكر أن النموذج المستحقات والذي يعتمد على قائمة الدخل والتدفقات النقدية يقوم على فرضية مفادها أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى خفض الربح على أساس الاستحقاق عن صافي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية على فترة زمنية طويلة وذلك يعود إلى ما ينتج عن التحفظ المحاسبي من استحقاقات سالبة (الفضل، 2018: 39).

ويمكن احتساب الاستحقاقات التشغيلية حسب المعادلة رقم (2) الآتي:

$$OAit = [(NIit + Depr_{it}) - CFO_{it}] \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

NI_{it} عبارة عن صافي دخل الشركة i عن الفترة المنتهية t ، $Depr_{it}$ عبارة عن الاندثار الشركة i عن الفترة المنتهية t ، CFO_{it} عبارة عن التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i عن الفترة المنتهية t .

قياس المتغير التابع (مستوى الاحتفاظ بالنقدية): لقياس الاحتفاظ بالنقدية تم الاستعانة بنموذج (Ozkan & Ozkan, 2004) وذلك باحتساب الاحتفاظ بالنقدية من خلال قسمة النقدية وما في حكمها للشركة i على اجمالي الموجودات عن الفترة المنتهية t المأخوذة من التقارير المالية السنوية للشركة (بلال، 2017: 222).

قياس المتغيرات الوسيطة: من خلال استخدام بعض المتغيرات أو العوامل الأخرى والتي يمكن أن يكون لها تأثير محتمل على المتغير التابع (مستوى النقدية المحتفظ بها) للشركات المتمثلة في عينة البحث والتي تعرف بالمتغيرات الوسيطة وذلك بهدف التحكم على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى النقدية المحتفظ بها. وتتمثل أهم هذه المتغيرات التي تتناولها هذا البحث كل من: حجم الشركة وتوزيعات الأرباح ونسبة الرافعة المالية وتقاس وفق الآتي:

أ. حجم الشركة تم قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{حجم الشركة (FS)} = \text{LN (Total Assets)}$$

ب. توزيع الأرباح: متغير وهمي يأخذ الرقم (1) إذا تم توزيع الأرباح للشركة خلال فترة الدراسة ويأخذ الرقم (صفر) في غير ذلك.

ج. نسبة الرافعة المالية: لقياس نسبة الرافعة المالية تم استخدام نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات في نهاية العام.

3. نموذج اختبار فرضيات البحث: تم استخدام النموذج الآتي لاختبار فرضيات البحث:

$$CASH_{i,t} = \alpha + \beta_1 C_{i,t} + \beta_2 F\text{-SIZE}_{i,t} + \beta_3 DIV_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث تمثل:

(CASH) الاحتفاظ بالنقدية، (AC) التحفظ المحاسبي، (F-Size) حجم الشركة، (DIV) توزيع الأرباح؛ و (LEV) يساوي الرافعة المالية. α القيمة الثابتة، β معامل الانحدار، ε مقدار الخطأ العشوائي، i الوحدة، t الزمن.

4. الإحصاءات الوصفية وتحليل البيانات

التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة: من أجل تبين خصائص المتغيرات على مستوى عينة البحث والمصنفة إلى ثلاث مجموعات وهي: المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)، المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) والمتغيرات الوسيطة (حجم الشركة، توزيع الأرباح والرافعة المالية) تم الاستعانة بإجراء الاختبارات المعنوية بالإحصاءات الوصفية والموضحة في الجدول رقم (2) الآتي:

جدول (2): التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics			
Variables	Mean	Std. Deviation	N
CASH	.3793	.9993	65
AC	-.1720	1.1065	65
FSIZE	22.2154	.9099	65
DIV	.2154	.4143	65
LEV	.7861	1.1168	65

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الإحصائية (SPSS 26).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن عدد المشاهدات لجميع المتغيرات كان (65) مشاهدة عن (13) شركة خلال خمس سنوات قيد الدراسة. إذ بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) ما مقداره (0.38) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.99). وبالنسبة للمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) فقد كان المتوسط الحسابي قيمته (-0.172) والانحراف المعياري بلغ (1.1). وفيما يتعلق بالمتغيرات الوسيطة الثلاث (حجم الشركة، توزيع الأرباح والرافعة المالية) بلغ مقدار المتوسط (22.2، 0.215، 0.786) بالترتيب والانحراف المعياري مقداره (0.9، 0.41، 1.1) على التوالي للمتغيرات الوسيطة، وهو ما يؤكد على تنوع أنواع البيانات العينة بشكل متناسق.

اختبار صلاحية بيانات الدراسة: يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال افتراضات عدة، ويجب التحقق منها قبل إجراء نموذج الانحدار وأهم هذه الافتراضات ما يأتي:

اختبار التوزيع الطبيعي: لتحديد ومعرفة مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية)، فقد تم الاستعانة باختبارى (Kolmogorov-Smirnov) و (Shapiro-Wilk). حيث تتبع المتغير التابع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار أكبر من 0.05 (بالانت، 2004). وفي الجدول رقم (3) الآتي تم تبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للدراسة.

جدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
cash	.109	65	.053	.985	65	.643
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الإحصائية (SPSS 26).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستوى المعنوية للاختبارين (Kolmogorov-Smirnov) و (Shapiro-Wilk) للمتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) أكبر من (0.05) مما يدل على قبول الفرضية العدمية، ومن ثم أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

فرضية الارتباط الذاتي: لاختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي أو البواقي تم الاستعانة باختبار الأكثر شيوعاً والمعروف باختبار (Durbin-Watson (D-W). وقد عرض نتائج الاختبار المذكور في الجدول رقم (4) أدناه:

جدول (4): اختبار (Durbin-Watson)

Model	Result
CASH	0.922

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الإحصائية (SPSS 26).

ومن خلال الجدول رقم (4) أعلاه تبين بعدد مشكلة الارتباط الذاتي نظراً لأن النتيجة النموذج (0.922) ضمن نطاق (0) و (4) المسموح بها. وعليه، فقد يتم قبول فرضية العدمية والاقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في الأخطاء الإحصائية.

فرضية التداخل الخطي المتعدد: لدراسة العلاقة بين المتغيرات وعدم وجود العلاقة التامة بين المتغيرات المستقلة واكتشاف المتغير المستقل المسؤول عن عدم دقة وعدم كفاءة المعلمات المقدرة،

فقد تم الاستعانة باختبار عامل تضخم التباين (VIF) كمعيار لاكتشاف التداخل الخطي، وإن قيمة الأقل من (10) لمؤشر (VIF) مقبول يؤشر إلى عدم وجود التداخل الخطي.

جدول (5): اختبار عامل تضخم التباين (VIF)

Variable	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
Constant		
AC	.990	1.010
FSIZE	.990	1.010
DIV	.921	1.085
LEV	.908	1.101

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26).

يشير الجدول رقم (5) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد، لأن قيمة VIF للمتغيرات تتراوح بين (1.01 و 1.1). ومن ثم، يمكن استنتاج أنه ليس هناك أعراض لمشكلة الارتباط الخطي المتعدد. بمعنى آخر، أن هذه الفرضية تدل على غياب التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات التوضيحية وأن المعلومات المقدرة تكون دقيقة.

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج: واختبار صحة الفرضيتين يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) والمتغيرات المستقلة والوسيلة باستخدام حزمة برامج الاحصائي (SPSS 26) وعلى النحو الآتي:

معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): يتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة نوع وقوة العلاقة بين المتغيرين، بمعنى تغير قيم أحد المتغيرين لكن بانتظام مع التغيرات التي تحدث في قيم المتغير الأخرى، وبناءً على وجود الارتباط المعنوي بين المتغيرات يتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لدراسة مدى تأثير تلك العلاقات من عدمه.

يبين الجدول رقم (6) الآتي قيم معامل الارتباط بين المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية) والمتغيرات المستقلة والوسيلة.

جدول (6): نتائج معامل ارتباط بيرسون

Correlations			
		cash1	Sig. (1-tailed)
Pearson Correlation	CASH	1.000	.
	AC	.873	.000
	FSIZE	.111	.189
	DIV	.019	.439
	LEV	-.103	.206

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (6) أعلاه، ما يأتي:

1. وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية)، والمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.873) بمستوى معنوية أقل من (0.05)
 2. إن المستوى المعنوية بين المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية)، وكل من المتغيرات الوسيطة الثلاثة بلغت أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير التابع وبين تلك المتغيرات.
- معامل التحديد والتحديد المعدل (R^2 و Adjusted R^2):** يتضمن الجدول رقم (7) الآتي نتائج قيمة معامل التحديد (R^2) و (Adjusted R^2):

جدول (7): نتائج معامل التحديد

Model summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.883 ^a	.780	.765	.48455
a. Predictors: (Constant), AC, FSIZE, DIV, LEV				
b. Dependent Variable: cash1				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26).

يتضح من الجدول أعلاه، أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) تساوي (76.5%) وهي تمثل قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير وشرح التغير الكلي في قيم المتغير التابع الاحتفاظ بالنقدية، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير (Std. Error of the Estimate) أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج.

اختبار تحليل التباين (ANOVA): يبين الجدول رقم (8) الآتي نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد:

جدول (8): نتائج تحليل التباين

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	49.832	4	12.458	53.061	.000 ^b
	Residual	14.087	60	.235		
	Total	63.919	64			
a. Dependent Variable: cash1						
b. Predictors: (Constant), AC, FSIZE, DIV, LEV.						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26).

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نجد أن تحليل التباين (ANOVA) يوضح معنوية نموذج الانحدار، وإن قيمة (F) قد بلغت (53.06) بمستوى معنوية (0.000) وهو أقل من (0.005) مما يدل على صلاحية نموذج الانحدار المستخدم. ويدل على تأثير المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) على المتغير التابع (الاحتفاظ بالنقدية).

اختبار الفرضيات: استعرض الجدول رقم (9) الآتي نتائج التقدير للفرضيتين قيد الدراسة بعد أن تم إجراء الاختبارات اللازمة لإثبات صحة فرضيتي البحث: الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: "لا

توجد علاقة ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي مع مستوى الاحتفاظ بالنقدية" والفرضية الثانية والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الوسيطة (حجم الشركة، توزيع الأرباح، والرافعة المالية) لتعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.614	1.492		-1.752	.085
	AC	.791	.055	.875	14.369	.000
	FSIZE	.141	.067	.128	2.101	.040
	DIV	.063	.152	.026	.415	.679
	LEV	-.008	.057	-.009	-.146	.885
a. Dependent Variable: cash1						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26).

وبالنظر للنتائج الموجودة في الجدول رقم (9) نجد ما يأتي:

إن المتغير المستقل (AC) لها علاقة طردية مع مؤشر المتغير التابع (CASH)، حيث بيتنا بمقدار (0.875) وبمستوي المعنوية أقل من (0.05) وذلك باستخدام اختبار (t)، وبما أن قيمة معامل الانحدار موجبة، ما يفسر أن ازدياد نسبة مئوية واحدة في (AC) يؤدي بالنتيجة إلى ازدياد (CASH) بنسبة مئوية (87.5%). وهذا بدوره يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي إن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية وبشكل طردي بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية للشركات العراقية الصناعية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية. وبالنسبة للمتغيرات الوسيطة الثلاثة (LEV، FSIZE، DIV) نشاهد أن حجم الشركة (FSIZE) لها أثر طردي في تعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية وذلك بمقدار (0.128) وعند المستوى المعنوية أقل من (0.05) لاختبار (t). بينما لا يوجد أثر معنوي للمتغيرين (LEV، DIV) لأن المستوى المعنوي لكل منهما أكبر من (0.05) عند استخدام اختبار (t).

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج قيم معاملات معادلة الانحدار على النحو الآتي:

$$FSIZE0.141 AC + 0.791CASH = -2.614 +$$

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال الأفكار والعلاقات التي تم طرحها في منهجية البحث وفي أنموذج الفرضي للدراسة. وفي ضوء إخضاع الفرضيات للاختبار وبالاستناد للبيانات الشركات الصناعية عينة البحث والمكونة من (13) شركات صناعية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017) توصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات وهي:

1. إن التحفظ المحاسبي كأحد سمات المعلومات المحاسبية تعد بمثابة الوسيلة الفتاكة لتحجيم قدرة الإدارة على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تحقق منافعها على حساب مصالح الأطراف الأخرى، ويعد آلية هامة لمعالجة صراعات الوكالة بين أطراف متضاربي المصالح. ومن ثم، يرسل إشارات تحذيرية للمستخدمين تمكنهم من توجيه الرقابة الفاعلة على عمل الإدارة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ومنها تحديد كمية النقدية المحتفظ بها الذي يلعب دورا مهما في ضبط سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة لتعين مستوى الأنسب من النقدية.
2. وفقا للأدبيات المحاسبية الموجودة للاحتفاظ بالنقدية دورا هاما ومحوريا في الأزمات والمخاطر المالية. وكذلك لها أهمية كبيرة في تقييم مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المختلفة واستغلالها الفرص الاستثمارية. وعلى الرغم من ذلك، تعد النقدية من أكثر الحسابات خطورة نظرا لارتباطها بالعديد من المعاملات المحاسبية فضلا عن سهولة استغلالها مقارنة بالموجودات الأخرى.
3. وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية المدرجة للمدة (2013-2017)، ما يفسر أن ازدياد التمسك بالتحفظ المحاسبي يؤدي بالنتيجة إلى ازدياد الاحتفاظ بالنقدية بنسبة مئوية (87.5%)، وهذا الاتجاه تتفق مع نظرية الوكالة التي تؤكد على توظيف النقدية في المشروعات بدلا من توزيعها على المساهمين.
4. لحجم الشركة أثر طردي لتعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية للشركات الصناعية قيد الدراسة وإن هذا الاتجاه منسجمة مع منطق نظرية ترتيب مصادر التمويل وذلك بالاعتماد على عدم وجود مستوى مثالي للاحتفاظ بالنقدية ويمثل رابط بين الأرباح المحتجزة واحتياجات الاستثمار، ومستوى الاحتفاظ بالنقدية ينتج كنتيجة لقرارات تمويلية واستثمارية.
5. لا يوجد أثر معنوي للمتغيرين (توزيع الأرباح والرافعة المالية) في تعديل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية لدى عينة من الشركات الصناعية العراقية قيد الدراسة. بالنسبة لتوزيع الأرباح يمكن القول إن عدم وجود الأثر المعنوي لها قد تكون منسجمة مع نظرية المفاضلة التي تستند على تحديد التكلفة للاحتفاظ بالنقدية والاختيار بين قرار تعظيم ثروة المساهمين وحيازة النقدية لزيادة الموجودات بدلا من توزيعها. في حين أن عدم وجود الأثر المعنوي للرافعة المالية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية يمكن تفسيرها بانها منسجمة مع نظرية ترتيب مصادر التمويل التي تعتمد على الفكرة الأولوية والترتيب لمديري الشركات في اختيارهم مصادر التمويل الذاتي بدلا عن المصادر الخارجية للتمويل شركاتهم ومن ثم فإن الاحتفاظ بالنقدية ينتج كنتيجة للقرارات التمويلية.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تبني مستويات مقبولة من التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية مما يساهم في تحديد المستوى الأمثل للاحتفاظ بالنقدية من أجل الحد من المخاطر الناشئة من التدفقات النقدية.
2. تشجيع إدارة الشركات لتحقيق المواءمة بين الأهداف ومصالح الإدارة وحاملي الأسهم للحد من مشاكل الوكالة وحماية مصالح الأطراف ذوي العلاقة كافة.
3. العمل على دعم الدور الرقابي على الإدارة للحد السلوك الانتهازي للإدارة في استغلالها للنقدية المحتفظ بها لمنافعهم الخاصة.

4. ضرورة اهتمام الشركات الصناعية المدرجة قيد الدراسة بتقدير مستوى الاحتفاظ بالنقدية من خلال تحديد العوامل المؤثرة على المستوى الأنسب للنقدية المحتفظ بها مما يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات المستقبلية المرتبطة بمستوى الاحتفاظ بالنقدية.
5. توجيه اهتمام الشركات إلى أن الاحتفاظ بالنقدية تتحقق من خلال إيجاد التوازن بين فوائد الاحتفاظ بالنقدية من تنفيذ الاستثمارات المستقبلية وتقليص من مخاطر التدفقات النقدية وبين تكاليف النقدية المحتفظ بها، ومنها تكاليف الوكالة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. ابوالعلا، محمد عبد العزيز محمد، (2018)، أثر تواجد الشركات في المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية ESG على التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة في المؤشر. الفكر المحاسبي، 22(7)، 463-519.
2. بالانت، جولى، (2116)، التحميل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة. جمهورية مصر العربية.
3. بلال، السيد حسن سالم، (2017)، العلاقة بين جودة الأرباح والنقدية المحتفظ بها: دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبي، 21(7)، 200-248.
4. الجوهري، إبراهيم السيد ابراهيم، وسليمان، حامد. (2023). أثر التحفظ المحاسبي وأنماط الملكية على الاحتفاظ بالنقدية ودورها في الحد من مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(1)، 151-197.
5. حمد، أمنة خميس، والمؤمنى، محمد عبدالله، (2018)، أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 14، العدد 1، ص 81-107.
6. الدسوقي، فاطمة محمود ابراهيم. (2021). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبي، 25(1)، 600-657. Doi: 10.21608/atasu.2021.160037
7. سعدالدين، إيمان، (2010)، تحليل العالقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 2، العدد 299، 1-342.
8. السيد، محمد صابر حموده. (2018). أثر أنماط هياكل الملكية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية-دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، 22(8)، 1443-1523.
9. صبرينة، شراقة، (2018)، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)- دراسة المعايير-IFRS3، IAS38، IAS37، IAS36، IAS2. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 18(1)، 153-174.
10. صراوي، محمد داود محمد، (2019)، أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، جامعة الشرق الاوسط).
11. الطويل، محمد عصام، (2021)، قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية – المجلد (6) – العدد (15).

12. عبدالزهره، كرار سليم، (2018)، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(3-1)، 374-404.
13. عبدالمنعم، ريم حمد محمود، (2021)، تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية". المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 3(1)، 166-272.
14. الفضل، مؤيد محمد علي، (2018)، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة حالة الاردن. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 5(2)، 199-241. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75806>
15. محمد، هشام سعيد إبراهيم، (2021)، تأثير العلاقة بين الملكية الإدارية والرافعة المالية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 25(1)، 116-168.
16. هندي، منير إبراهيم، (1999)، "الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-fadhel, A., Mohammed, M., (2020), "The Correlation between Accounting Conservatism and the Efficiency of Investment decisions in View of Managerial Ownership: A Field Study of Jordanian Environment," AAU Journal of Business and Law ,Vol. 3: Iss. 1, Article2. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aaujbl/vol3/iss1/2>.
2. Basu, S., (2005), Discussion of "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and modeling". Review of Accounting Studies, 10(2-3), 311-321.
3. Daryaei, A. A., Fattahi, Y., Hasani, R., & Sadeqi, H., (2020), Value of cash and accounting conservatism: The role of audit quality and firm growth. Cogent Economics & Finance, 8(1), 1816281
4. Lin, C. M., Chan, M. L., Chien, I. H., & Li, K. H., (2018), The relationship between cash value and accounting conservatism: The role of controlling shareholders. International Review of Economics & Finance, 55, 233-245.
5. Louis, H., Sun, A. X., & Urcan, O., (2012), Value of cash holdings and accounting conservatism. Contemporary Accounting Research, 29(4), 1249-1271.
6. Opler, Tim; Pinkowitz, Lee; Stulz, René; Williamson, Rohan, (1999), The Determinants and Implications of Corporate Cash Holdings, Journal of Financial Economics, 52, 3-46.
7. Ozkan, Aydin; Ozkan, Neslihan, (2004), Corporate Cash Holdings: An Empirical Investigation of UK Companies, Journal of Banking and Finance, 28, 2103-2134.
8. Watts, R. L., (2003), Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. Accounting horizons, 17 (3), 207-221.